

30 June 2006
Arabic
Original: English

مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج
العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع
بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من
جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه
نيويورك، ٢٦ حزيران/يونيه - ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦

ورقة عمل مقدمة من أوغندا، وسويسرا، وغانا، وكينيا، والمملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا
الأسلحة الصغيرة والتنمية

فيما يلي مقترح يتعلق بالنص المعني بالأسلحة الصغيرة والتنمية.

ثانيا - التدابير المموسة لتعزيز التنفيذ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي
على الصعيد الوطني
فقرة جديدة ٢٤ مكررا

تشجيع الدول التي لم تقم بعد بوضع خطط عمل وطنية شاملة لمنع الاتجار غير
المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته، بما في ذلك منع
العنف المسلح، وبادماج تلك الخطط في إطار الأمن والتنمية الوطنيين، بما في ذلك
استراتيجيات الحد من الفقر، على أن تقوم بذلك عند الاقتضاء.

ثالثا - التعاون والمساعدة الدوليان

الفقرة ١٦

إذ يشير إلى قرار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي وما اتخذته الشركاء الإنمائيون من خطوات أخرى تتيح استخدام المساعدة الإنمائية



الرسمية من أجل تنفيذ برنامج العمل، يشجع المؤتمر كافة الدول والوكالات والمؤسسات على أن تستفيد استفادة كاملة من ذلك القرار، وأن تساهم في وضع المبادئ التوجيهية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعزيز استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم برنامج العمل.

الفقرة ١٨

ينبغي للدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تكون في وضع يمكنها من القيام بذلك، أن تنظر، عند طلب السلطات المعنية، بجدية في تقديم المساعدات بما في ذلك المساعدة المالية، وذلك في مجالات من بينها بناء القدرات من أجل زيادة دعم تنفيذ برنامج العمل والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، وذلك استناداً إلى الأولويات والسياسات المحددة للحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيين، وإلى التقييمات الفعلية للاحتياجات الأمنية والإنمائية على كل من الصعيد الوطني والمحلي والمجتمعي. ويمكن أن تشمل هذه البرامج ما يلي:

- (أ) خطط عمل وطنية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته، بما في ذلك منع العنف المسلح؛
- (ب) برامج من أجل الرقابة على الأسلحة الصغيرة والحد من العنف المسلح، بوصفها جزءاً من أطر التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر.